الفروع والأزقة تستغيث بسبب تفاقم أزمة المرور

لنوقف استيراد السيارات (المنفيست) لفترة محددة. ولنبدأ ببناء الجسور السريعة الجاهزة

بغداد / صائب أدهم

محاولات كثيرة جرت وتجري لتكون جسوراً تربط بين الضفاف ولتقليص المسافات بين مكان وآخر..

هذه المحاولات ممكن أن نسميها مساعي تنطوي على الشعور بالمسؤولية لإقلال الزحام وفك الاشتباكات في الشوارع والمساحات العامة وفوق الجسور وعبر الفروع والأزقة. وقد شكا مواطنون كثيرون من أن زقاقهم السكني قد تحول إلى شارع عام لكثرة أعداد المركبات من كل الأحجام التي أصبحت مضطرة إلى اختراقه ولا يقدر أي من سكنته الاعتراض أو الاحتجاج على هذا الخرق أو منعه كما أن شرطة المرور عاجزة هي الأخرى عن اتخاذ مثل هذا الإجراء.

متنفس للشارع العام

فلقد أضحت الفروع والأزقة متنفساً للشارع العام وللساحات. هكذا يجب أن يفهم الأمر ومن هنا ينبغي الإنصياع إليه.. سواء رضينا أم أبينا.. ويوضح البعض من سكنة الدور الزقاقية أن

(الزقاق) فقد حرمته وهدوءه وزادت المشكلة عن حدود استيعابه وإلا لما أطلقنا عليه وفقاً لتخطيط المدن كلمة (زقاق) أي شارع أو ممر ضيق (مأزوق) وليس شرياناً أو رئة للشارع العام. ومن هذا التعريف فإن الزقاق لا يتحمل إلا دفعة محدودة وخفيفة من المركبات كتلك التي يطلق عليها في بعض البلدان ومنها مصر على سبيل المثال اسم (ميني باص) أي الباص الصغير وله مثيل عندنا باصات الركاب (كيا) والسيارة اليابانية (سوزوكي) فهذه ممكن أن تكون سيارات أزقة وفروع وليس اللوري الكبير من نوع (سكانيا) مثلاً الذي يهز البيوت عند اجتيازه الزقاق إضافة إلى قوة منبه (الهورن) الذي يعربد وكأنه يسير في طرق خارجية بعيدة عن المدن والمساكن.

أين الصرامة المرورية؟!

فما الحل لو أغلقت هذه الأزقة والفروع لصار الشاع العام جحيماً تموزياً لا يطاق وبخاصة في ساعات الذروة، صباحاً وعند انتهاء الدوام الرسمي.

أحد رجال الأعمال في منطقة الكرادة خارج يقول: توجد عدة أسباب وحالات لاختراق الأزقة والفروع في مناطق بغداد في مقدمتها انعدام (الصرامة) في النظام المروري ويرى من هذا المعنى أن يفرض النظام حتى ولو بالقوة. والسبب الثاني هو الزخم (اليومي) من سيارات - (المنفيست)، التي تدخل بغداد من دول الجوار. ولا شك أن هذا الزخم يحتاج طبعاً إلى منافذ تصريف وتمرير انسيابي وهذه الإنسيابية بالطبع لا تتحقق إلا عن طريق اجتياز الفروع والأزقة أو بالصعود إلى الأرصفة أو النزول إلى الحافات الترابية للشوارع. ويرى أن الحل الذي يمكن أن يكون ذا فاعلية في تخفيض الأزقة هو التوقف عن استيراد المركبات ولو لفترة من الوقت مقدارها (٣) سنوات على الأقل ونبه إلى أن هذه المركبات لا توجد حتى أماكن لإيوائها. فصارت الساحات العامة والأرصفة كراجات لها.... كما اقترح هذا المواطن اتخاذ إجراء سريع وحاسم لترحيل السيارات القديمة إلى خارج بغداد.

أضع هذه المشكلة المعضلة أمام السادة وزراء النقل والتجارة والإعمار. لاتخاذ قرار سريع بالرغم من أن مدة تنفيذه ستكون معقدة وطويلة. لكنه الحل الناجع للمشكلة. وهذا الحل هو أن نبدأ بتنفيذ جسور سريعة ((High waysتنفذ بطريقة الأعمدة الخرسانية الجاهزة وهناك شركات أجنبية متخصصة في بناء مثل هذه الجسور وفتح الانفاق وبخاصة في كوريا واليابان والصين. فلنلجأ إليهم لتنفيذ المشروع الشرياني ليربط بين مناطق بغداد وفوق دجلة.

أنه مشروع للمستقبل يوفر لبغداد الازدهار والانفتاح ويريح أعصاب الناس. إنه مجرد رأي. ومن تفاعل الآراء تخرج الحلول.

حملة لزراعة ١٠٠ دونم بالنخيل وزيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل

مطلوب ٣٣ مليون دولار لاستصلاح واستغلال بادية السماوة

السماوة / عدنان سمير

تشهد محافظة المثنى حملة واسعة لزراعة (١٠٠) دونم بأشجار النخيل ضمن الخطة الزراعية - للموسم الصيفي الحالي فضلاً عن زيادة في المساحات المزروعة بالحنطة والشعير والخضراوات من ٥٥ ألف دونم إلى ٨٣ ألف دونم للموسم الحالي.

وقال المهندس الأقدم حسين علي مهدي مدير دائرة زراعة المثنى أن الخطة تنفذ بالتعاون مع مشروع أم النخيل لزراعة أصناف جديدة من النخيل.

زيادة المساحة المزروعة

وأشار إلى أن الدائرة قامت بتنفيذ عدد من المشاريع الزراعية في مجال الذرة البيضاء باستخدام أصناف جيدة ضمن الحقول المثبتة لدينا من قبل المزارعين. كما حصلت زيادة في المساحات المزروعة بالحنطة والشعير تصل إلى ٢٨ ألف دونم عما كان الحال سابقاً أما بالنسبة للخضراوات المغطاة من الخيار والطماطة فقد ارتفعت النسبة من ٣٥٠ دونماً إلى ٦٥٠ دونماً وأن لدى زراعة المثنى خطة للنهوض بالواقع الزراعي باستخدام أسلوب الري بالتنقيط للاستثمار الأمثل للمياه وتحديد المساحات وفق خطة مناسبة علاوة على توزيع الأسمدة بالتعاون مع منظمة (اكتد) الإنسانية التابعة لمنظمة الفاو حيث وزع السماد المطلوب لموسم محصولي الشلب والذرة البيضاء.

مشروع المرأة الريفية

وقال المهندس مدير الزراعة أن الدائرة جهزت بالآلات الحديثة من قبل الـ((C.P.A وتجهيز قسم الإرشاد الزراعي بأحدث المعدات والمواد المتطورة للفلاحين وعقد الندوات الإرشادية وهناك مقترح لإدخال عنصر نسوي في القسم لغرض إنجاز مشروع المرأة الريفية. وهذه الجهود تبذل على الرغم من قلة المستلزمات الزراعية كالأسمدة والبذور والمبيدات. وأن هناك خطة لتسليف المشاريع الجديدة حيث أن هناك مناقشات مجدية بين سلطة الائتلاف لوضع آلية لصرف القروض بالتنسيق بين مديرية زراعة المثنى والمصرف الزراعي.وأوضح أن مبلغ (٥,٢) مليون دولار تم تخصيصه لتمويل المشاريع الجديدة. وأن هذا المبلغ غير كاف في الوقت الحاضر ونطمح إلى تنفيذ مشاريع كبيرة في المحافظة.

استغلال البادية

من جهة أخرى دعا المكتب الاستشاري لنقابة المهندسين الزراعيين في السماوة إلى إصلاح واستغلال بادية السماوة ويهدف مشروع الإصلاح والاستثمار الذي تبلغ تكاليفه (٣٣) مليون دولار إلى استصلاح (٥٧) ألف دونم من الأراضي الزراعية، كما يتضمن المشروع إقامة مشاريع صناعية تعتمد على المنتوجات الزراعية وشق الطرق والمواصلات المؤدية لبادية السماوة وتعبيدها إضافة إلى تأهيل آبار المياه باعتبارها الرافد الوحيد لإرواء سكان المنطقة من الرعاة وحيواناتهم.ودعا المكتب الاستشاري إلى إقامة مراكز تخصصية يطلق عليها (مراكز النصح والمشورة) لتوجيه الفلاحين بأحدث الطرق العلمية.

يوفر فرص عمل إلى ٥٠٠٠ عاطل

المباشرة بمشروع تجديد المدن في ذي قار بكلفة ٢,٥٠٠ مليون دولار

الناصرية / حسين كريم العامل

أعلن رئيس الهيئة الإدارية في نقابة المهندسين فرع ذي قار والمشرف على مشروع تجديد المدن لتشغيل العاطلين عن إنجاز ١٥٪ من أعمال هذا المشروع الذي باشرت الملاكات الهندسية بأعداد تصاميمه والإشراف على تنفيذه منذ منتصف الشهر الماضي ٩٠ يوماً.

وقال المهندس إحسان محمد سعيد كان من المؤمل أن يبدأ المشروع في الأول من نيسان الماضي وقد تأجل بسبب تردي الوضع الأمني في المدينة وتمت المباشرة به قبل أكثر من أسبوعين حيث خصصت السلطة المدنية مبلغ (٢,٥٠٠) مليون دولار لتنفيذه واعتمدت على ملاكات نقابة المهندسين في التنفيذ. حيث يعمل حالياً ٢٩ مهندساً في هذا المشروع إضافة إلى خمسة آلاف عامل تتوزع أعمالهم في جميع أقضية المحافظة ونواحيها.وعن الغاية من المشروع قال أن الهدف هو تشغيل العاطلين لأغراض أمنية حيث تم تخصيص ٧٥٪ من المبلغ المرصود لهذا الغرض. أما المتبقي من المبلغ فقد تم رصده لإنجاز مشاريع واطئة الكلفة.

وقد أعدت الكوادر الهندسية في النقابة الكشوفات لمثل هذه المشاريع وقدمتها إلى السلطة المدنية في المحافظة. وقد روعيت فيها قدر المستطاع تحقيق أكبر عدد ممكن من المشاريع لتستوعب أعداداً كبيرة من العاطلين ولفترة محدودة وهي (٩٠ يوماً مدة تنفيذ المشروع).

تشغيل العاطلين في الأقضية

وعن أهم أعمال المشروع قال لقد جرى التركيز على مشاريع (الكربستون) القوالب الجانبية للأرصفة وتشجير وإحياء عدة مناطق خضر داخل المحافظة وتجميل واجهات الأبنية الحكومية مثل تجميل واجهة مستشفى الولادة والأطفال ومستشفى الناصرية العام.

كما سيشمل المشروع تشجير ٥٠٠٠ آلاف دينار يومياً. الجزرات الوسطية وتجميل مداخل المدن ووضع العلامات الإرشادية وإكساء عدد من الشوارع بالسبيس ومعالجة المطبات بمادة الأسفلت حيث سيتم التنسيق في جميع الأعمال مع مديرية البلدية ونقابة العمال.وعن آلية تشغيل العاطلين

قال لقد أخذنا بنظر الاعتبار النسب الكافية في تشغيل العاطلين فمثلاً تم تشغيل ١٥٠٠ عامل في الناصرية و٦٥٠ عاملاً في الشطرة.. الخ وبأجر يومي قدره وإن هذه الأعداد الكبيرة من العمال تحتاج إلى جهد كبير لتنظيم أعمالها المتوزعة في جميع مدن وقصبات المحافظة.

مدير كمرك المثنى:

منفذ عرعر الحدودي لا يكفي للتبادل التجاري مع السعودية - ولنفكر في منفذ الجميمة

السماوة/ المدى

تبقى مسألة تطوير المنافذ الحدودية مع دول الجوار حالة ملحة لما تحتله من أهمية في السيطرة على الوافدين والمغادرين من وإلى العراق وما يلحق ذلك من مراقبة تهريب ما هو ممنوع يدهل في الأعمال الإرهابية أو تدمير الاقتصاد بالاتجاه الآخر فإن المنافذ الحدودية هي مراكز متقدمة لإنعاش الوضع الاقتصادي من خلال تسهيل عملية التبادل التجاري مع الدول الأخرى.

وعلى طول حدودنا مع المملكة العربية السعودية البالغة ألف كيلومتر هناك منفذ واحد فق نود أن نتعرف على مهمامه وسبل تطويره والمقترح لزيادة أعداد هذه المنافذ من خلال اللقاء مع مدير كمرك محافظة المثنى السيد أياد عبد الواحد الشيباني الذي قال:

منفذ حدودي واحد لا يكفي

أن المنفذ الرسمي الوحيد بين العراق والسعودية هو طريق الحج البري (منفذ عرعر الحدودي) والحقيقة التي لا تقبل الجدل أن منفذاً حدودياً لكل هذه الكيلومترات لا يكفي وذلك لتعاظم الحاجة الرسمية والشعبية بإيجاد منفذ ثاني في المنطقة الجنوبية. وأن الواقع يؤكد وجود ثلاثة منافذ حدودية رسمية على الحدود العراقية السورية ومنافذ خمسة للحدود العراقية الإيرانية ومنفذان حدوديان مع تركيا ومنفذ بري وآخر بحري مع الكويت وبهذه النظرية لا يمكن الاعتماد على منفذ حدودي واحد بين العراق والسعودية لمسافة حدودية تمتد من المثلث العراقي السعودي الأردني إلى المثلث العراقي السعودي الكويتي - عوجة الباطن - حسب المرتسم المرفق والتي تقدر بين ٩٠٠ - ١٠٠٠ كيلومتر.

وأضاف إننا نفترح فتح منفذ حدودي آخر من نقطة (الجميمة) بمسافة ٢٨٠ كيلومتراً تقريباً جنوب عرعر الحدودية وبمسافة ٢٦٠ كم عن مدينة السماوة بطريق معبد تعبيداً جيداً وعلى الجانب السعودي مقابل نقطة الجميمة تقع مدينة رفحة السعودية وهي مدينة على درجة ناحية أو قضاء فيها العمل والسكن وتجاورهما مدن أخرى قريبة منها مثل حايل والحفر وفي رفحة كان مخيم اللاجئين العراقيين حيث كان المخفر الرسمي السعودي مع مخفر جميمة العراقي قد استخدم نقطة حوار بين الشرطة السعودية والشرطة العراقية لتبادل المتسللين وكذلك الذين عبروا الحدود بالطرق غير المشروعة بحثاً عن العمل وكسب الرزق أيام حكم صدام المقبور.

وبلا شك أن فتح هذا المنفذ وجعله ممراً للمسافرين والتجار وأصحاب الأعمال سيوفر للبلدين فوائد مهمة أهمها:

فوائد اجتماعية واقتصادية

الفائدة الاجتماعية وحسن الجوار حيث أن هذا المنفذ له موقع جغرافي يغطي الحاجة للتواصل والتزاور الاجتماعي ما بين الساكنين من الشعبين العراقي والسعودي للمناطق الجنوبية. كما أن وجود هذا المنفذ سيقلل إلى حد كبير ظاهرة التسلل والعبور غير المشروع خاصة من الرعاة والقبائل الرحل على جانبي الحدود وأولئك الذين يطلبون العمل وكسب الرزق أما الفائدة التجارية فأن هناك الكثير من المواد والسلع التجارية والزراعية التي يحتاجها العراقيون والسعوديون والتي بالإمكان تبادلها عن طريق الممر الحدودي المقترح وهي تشمل على منتوجات ومواد زراعية كالتمور العراقية والتمن العنبر والطحين والنخالة وعلف الحيوان وبعض المغروسات كالنخيل وغيرها ومنتوجات ومواد حيوانية كاللحوم والجلود والدهن الحر (الدهن الحيواني) والصوف العراقي الشهير وكذلك الشعر والوبر والكمأة العراقية ومواد وسلع عراقية مصنعة مثل السجاد العراقي الفاخر والعباءة الرجالية بأصنافها المختلفة والمصنوعات الجلدية والمواد التراثية والنحاسية والخزفية واحتياجات البدو الرحل ورعاة الأغنام كبيوت الشعر ومحتوياتها وبقية مواد الضيافة البدوية كالسجاد اليدوي وغيره والمواد الإنشائية كالجص الفني والأسمنت والحصو والتراب الزراعي والحجر الرخام والكلس والطابوق.

واشار إلى أن هذه المواد المختلفة بإمكان المواطن والتاجر السعودي شراءها بما ينشط العمل التجاري والتسويق في العراق. أما التاجر العراقي فبالإمكان الاتجار عن طريق نقطة الجميمة والاستفادة من هذا المنفذ لعبور البضاعة المستوردة.

استفادة متبادلة

ويمكن الاستفادة من هذا المنفذ عند تطبيق اتفاقيات الرعي التي كان معمولاً بها بين الطرفين السعودي والعراقي وكذلك دخول السيارات السعودية والخليجية إلى البوادي العراقية لأغراض الصيد وخاصة صيد الطيور والغزلان وزيارة الآثار ودور السياحة والعتبات المقدسة وخاصة القادمين من المناطق الوسط والجنوبية من السعودية لدخول العراق عن طريق المنفذ المقترح وأداء مراسيم الحج بالاستفادة من منفذ الجميمة لعبور الحجاج العراقيين أو عودتهم أو الحجاج القادمين من تركيا أو إيران أو غيرهم بسبب اختصار المسافات داخل الأراضي السعودية وصولاً إلى مكة المكرمة.

وأكد أن هذا المقترح له فائدة للطرفين العراقي والسعودي وهو يأمل أن ينال الاهتمام والدراسة ومفاتحة الجهات والوزارات ذات العلاقة لإقامته وهو لا يبعد عن مدينة السماوة سوى (٢٦٠) كم بطريق - معبد تعبيداً جيداً...

المجلس البلدي في قضاء الخضر

إنجاز ١٣٠ مشروعاً خدمياً في مقدمتها توفير الماء الصالح

المثنى/ المدى

حتى عام ١٩٢١ لم يكن قضاء الخضر غير ناحية مهملة أو قصبة بائسة تحيطها العشائر. وسميت بالخضر تيمناً بخطوات صاحب النبي موسى (ع) العبد الصالح الذي ورد ذكره في القرآن الكريم (فوجدا عبدا من عبادنا أتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً) (الكهف الآية ٥٦) والعبد الصالح هو الخضر (ع). الذي تشهق قبته في المدينة ومقامه مزار للناس من مختلف المدن والأجناس.

رجال ثورة العشرين

إن لعشائر الخضر تاريخاً مجيداً في ثورة العشرين حيث أغرقت سفينة كانت محملة بالعتاد والغذاء والجنود البريطانيين والهنود. وما زالت تلك السفينة مطمورة في نهر الفرات. الذي يشق مدينة الخضر إلى نصفين ويجعلها واحة زراعية تعج بالأغنام ويشتهر أهلها بخياطة العباءات الرجالية والبسط (والغلايج) التي تصنعها النساء يدوياً. وتصدر إلى المحافظات الأخرى لجماليتها ومتانتها.

وعلى الرغم من تحويل هذه المدينة ٣٠ كم شمالي مدينة السماوة إلى قضاء ضمن قانون المحافظات الذي صدر عام ١٩٧١ غير أنها ظلت مهملة في مستوى الخدمات المقدمة لها.

إنجاز ١٣٠ مشروعاً

المهندس ماجد عبد الله رئيس المجلس البلدي قال لـ(المدى) بعد انتخابنا في منتصف الشهر الماضي باشرنا حملة لإعمار المدينة مستثمرين ميزة اعتبارنا أول مجلس منتخب. حيث أنجزنا بالتعاون مع المنظمات الإنسانية (١٣٠) مشروعاً خدمياً أي إنجاز مشروع واحد كل ثمان واربعين ساعة وشملت المشاريع ترميم المدارس والبنايات الحكومية وبناية الانترنت ومركز مهني لتدريب النساء وجلب (٣) محطات لتحلية المياه من أصل (٨) محطات وصلت العراق بطاقة (٤٠) طناً في الساعة وفرش عدد من الشوارع بالسبيس وغيرها من المشاريع.

وأكد أن الوضع الأمني مستتب وتتمتع المدينة بالهدوء وانعدام الجريمة ولدى مديرية الشرطة عدد من السيارات تتابع بها وتلاحق المجرمين والخارجين عن القانون كما لديها سيارات تعود عائديتها إلى جهات مختلفة نأمل أن يتم بيعها خدمة للمدينة حيث تم استنفاذ المدة القانونية للمطالبة بها.

٨ محطات للتصفية

فيما قال الكابتن البحري مانع عناد مطير مسؤول الماء والمجاري في المجلس لقد تم استلام (٦) سيارات حوضية لتوزيع الماء على القرى من محطة تحلية الخضر (P.O) وبطاقة (٤٠) طناً بالساعة وهناك محطات أخرى سيتم نصبها في الصوب الكبير وطلبنا ٩ حوضيات من اليابانيين.

وأضاف أنه ستتم المباشرة بإنشاء (٨) محطات لتصفية المياه على نهر الفرات تخدم جميع القرى وبطاقات مختلفة وهناك مشروع الخط الناقل بقطر (٧٠٠) ملم ضمن مشروع السماوة العملاق المعلن عن تنفيذه حالياً على الشركات والذي سيبدأ العمل به خلال الأسابيع القادمة.

فيما جرت حملة لرفع التجاوزات على الخط الناقل للمياه من السماوة حيث كان يفقد ٥٠٪ خلال مروره بالقرى التي يقع عليها مما يسبب شحة بالماء الصالح للشرب في قضاء الخضر. ومن المؤمل تجهيز القضاء بـ(٦٠) خزاناً سعة (١٠) آلاف لتر لتوزيعها في مركز المدينة والقرى القريبة. وحقق مشروع المجاري لمياه الأمطار نسباً متقدمة فضلاً عن إيصال الماء العذب بالتعاون مع منظمة انقاذ الطفولة لقريتي النشعة والوسيطة.

من أجل استمرارية العمل المصرفي الناجح

مصرفيون يرفضون مهمة توزيع رواتب العسكريين.. والتركيز على ودائع وسحوبات الدوائر الحكومية فقط

بغداد/ المدى

أكد مدير مصرف النيل في محافظة ذي قار على استمرار العمل بنظام القروض بالعملة الصعبة للمشاريع الصناعية والتجارية ولكافة النشاطات التي تعجل في التنمية الاقتصادية وفق ضوابط وشروط معينة وبفوائد تتراوح ما بين ٧-٧,٥٪ سنوياً.

وأوضح السيد حسين جاسم حمد مدير المصرف قائلاً: إن مبلغ القرض الممنوح حسب التعليمات لا يتجاوز الخمسين ألف دولار وما يزيد على ذلك يدخل ضمن صلاحيات الهيئة العامة في بغداد ومشيراً إلى تلكؤ عدد من المواطنين في تسديد التزاماتهم للأسف مما خلق انعدام الثقة بين المصرف وبعض المواطنين الأمر الذي جعل إدارة المصرف تنظر بحذر لبعض الطلبات وتتجنب في بعض الحالات المحدودة تشجيع التسليف. وإن لدى المصرف قوائم بأسماء عشرات الآلاف من الزبائن بينهم محامون وأطباء لم يفوا بالتزاماتهم ولم يسدوا حتى الآن ما بذمتهم مستغلين بذلك تردي الوضع الأمني.

سيولة نقدية جيدة

إن سياسة المصرف لا تشجع تجميد الأموال في الوقت الحاضر بل تدعو إلى تشغيلها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والمصرف بصدد توسيع عملية التسليف وذلك لوجود سيولة نقدية كبيرة يسعى لاستثمارها.

ولهذا ظلت نسبة الفائدة على الودائع كما هي تتراوح ما بين ٦-٧,٥٪ سنوياً وإن مسألة زيادة الفائدة مرهونة بالوضع الاقتصادي للبلد وسيتم مناقشتها مستقبلاً وإن احتمال زيادتها وارد.

توزيع رواتب العسكريين

واضاف أن المصرف يقوم حالياً بتوزيع الرواتب على العسكريين المتطوعين ويقدم لهم هامشاً من الخدمة هي ليست من صميم اختصاصه اذ من المفروض أن تقوم بذلك ملاحظيات مستقلة لتريح هذه الشرائح المتعبة وإن واجب المصارف الأساس كما هو معروف التعجيل بالتنمية الاقتصادية والعمل على خدمة زبائن المصرف الذين هم رأسماله حسب المفهوم الاقتصادي. وليس الانشغال بتوزيع رواتب ٥٠٠ عسكري سابق يومياً الذين يؤدي تزاحمهم في بناية المصرف الضيقة أصلاً إلى تلكؤ العمل وعزوف الزبائن عن تشغيل رؤوس أموالهم لأسباب منها النفسية والأمنية حيث يتطلب سحب الأموال السرية التامة في هذه الظروف الأمنية الصعبة. كما إن بعض المتعاملين مع المصرف من أصحاب رؤوس الأموال يخشون بصورة جدية من المراقبة والحسد.

وعن المعوقات قال: يعاني المصرف من قلة عدد الموظفين وتفتقر إدارته إلى (الكادر) من الذكور بشكل خاص وهذا يؤدي إلى عدم تقديم الخدمات بشكلها المطلوب لأن (الكادر) النسوي كثيراً ما ينقطع عن العمل بسبب إجازات الولادة والأمومة ولأن عمل المصرف يتطلب الخبرة والتجربة والمواصلة في العمل لخدمة الزبون ولتحقيق الإنسيابية في العمل. فعليه يجب إيجاد حالة من التوازن في توزيع (الكادر). كما إن (الكادر) الموجود حالياً يحتاج إلى دورات مستمرة ليواكب التطور الحاصل في عمل المصارف في البلدان المجاورة على الأقل. كما إن تركيز ودائع وسحوبات الدوائر الحكومية في مصرفنا دون المصارف الأخرى أضاف عبئاً آخر على الموظفين وأضطرهم إلى الدوام حتى أيام العطل الرسمية إضافة إلى ذلك يضطرنا هذا إلى تأمين غطاء مالي كبير لتأمين السحوبات في ظل هذه الظروف الأمنية الصعبة. حيث عملية تأمين الأموال أصبحت شبه يومية إن لم تكن يومية وهذا يكلفنا المجازفة بحياة الموظفين الذين طلب أغلبهم إجازات مفتوحة لتجنب المخاطرة بحياتهم.

معالجات لابد منها

وعن مقترحاته لمعالجة هذه الأمر قال بإمكان المراجع رفع هذه المعاناة بإحدى طريقتين تمت مخاطبتهم بشأنها قبل عدة أيام. أولاهما، اتخاذ حصينة أحد المصارف دون تسميته لأسباب أمنية وهي حصينة كبيرة كخزينة مركزية في المحافظة يتم تأمين الأموال من خلالها للمصارف الأخرى تحت إشراف ممثل المدير العام في المنطقة الجنوبية (المندوب) والطريقة الثانية هي تسيير سيارات حصينة ترافقها حماية أمنية من البنك المركزي وهي الطريقة القديمة التي كانت تؤمن كميات كبيرة من الأموال للمصارف.